

ولا يعقد الشركة الا بالدرهم والدينار والفلس والناقصة  
ولا يجوز ما سوى ذلك الا ان يتعامل الناس بغيرها كما في التبر  
والنقرة فتصح الشركة. **•**هما فان اراد الشركة بالعروض باع كل  
واحد منهما نصف ماله بنصف مال الآخر ثم عقد الشركة **•**  
واما شركة العنان فتعقد على الوكالة دون الكفالة ويصح  
التفاضل في المال ويصح ان يتساوبا في المال ويتفاضلا في الربح  
ويجوز ان يعقد بها كل واحد منهما ببعض ماله دون البعض  
ولا يجوز الا بما يتساوا في المفاوضة تصح بهم ويجوز ان يشتركا  
ومن جهة اخرى مما ذكرنا من الاجر دراهم وما اشتراه كل  
واحد منهما للشركة طو لب شئ منه دون الآخر ثم يرجع على شريكه  
بحصته منه **•** واذا اهلك مال الشركة او احد المالكين قبل ان  
يشتريا به شيئا بطلت الشركة **•** واذا اشترى حياهما ماله وبذلك  
مال الاخر قبل الشراء فالمشترى بينهما على ما شرطوا ويرجع على شريكه  
بحصته من شئ **•** ويجوز الشركة وان لم تخلط المال ولا  
تصح الشركة اذا شرطوا لاجل ما ذراهم سماء من الربح ولكل

واحد

واحد من المفاوضين وشريكي العنان ان يضع المال ويده فعه  
مضاربة ويؤكل من شرف فيه ويده في المال يد امانة **•**  
واما شركة الصنائع فالخياطان والصبان يشتركان على  
ان يتقلا الاعمال ويكون الكسب بينهما فيجوز ذلك  
وما يقبله كل واحد منهما من العمل له وله من شريكه فان  
عمل احد ههما دون الاخر فالكسب بينهما نصفين **•** واما  
شركة الوجوه فالرجلان يشتركان والامال لهما على ان يشتريا  
بوجوههما ويبيعا فيصح الشركة على هذا وكل واحد منهما وكيل  
الاخر فيما يشترى به فان شرطوا ان المشتري بينهما نصفين فالربح  
كذلك ولا يجوز ان يتفاضلا فيه وان اشترطوا ولا يجوز للشركة  
في الاحتطاب والاجتثاث والاصطياد وما اصطاده كل  
واحد منهما او احتطبه لقوله دون صاحبه **•** وان اشتركا  
ولاجل ما بغل والاجر اوية يستقيمان عليها الماء والكسب  
بينهما لربح الشركة والكسب كله للذي استقي عليه وعليه  
اجر مثل الراوية ان كان صاحب البغل وان كان صاحب

الرجل المشترى بينهما المال  
فلا يربح كذا قال